يصلي فانما لو صلى مع الناس يحبسها ولو صلى وحده لا يحبس فله ثواب
اصل الصلوة دون الاحسان ولا يدخل الرياء في الصوم وفي البناية
قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياءً فلا اجر له عليه الوزر وقال بعضهم
يكفر وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وهو كان لم يصلي وفي الولوالجية
واذا اراد ان يصلي او يقرأ القرآن فيخاف ان يدخل عليه الرياء فلا ينبغي
ان يترك لانه امر موهوم انتهى وصرحوا في كتاب الاستيجار بان السنة لا سهم
له لانه عند المجاوزة لم يقصد الا التجارة فلا عبرة للدين وارهاب
العدو فان قائل استحقه لانه ظهر بالمقابلة ان قصده القتال والتجارة
تبع فلا تضره كالحاج اذا خرج تاجرا فلا اجر له وصرحوا بانه لو طاف
طالبا غريمه لا يجزيه ولو وقف بعرفة طالبا غريما اجزاه والفرق ظاهر
وقالوا لو فتح المصلي على غير امامه بطلت صلوته لقصد التعليم وراب فرعا
في بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال لغيره ان سلمت صلي الظهر ولك
دينار وصح بهذه النية انه يجزيه صلوته ولا يستحق الدينار انتهى وهل مثله
لو صحابنا وينبغي على قواعدنا ان يكون كذلك اما الاجراء فلما قدمناه ان
الرياء لا يدخل الفرائض في حق سقوط الواجب واما عدم استحقاق الدينار
فلان اداء الفرض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى الى قولهم لو استأجر
الاب ابنه للخدمة لا اجر له لانه في البزازية لان خدمته عليه واجبة بل افتى
المتقدمون بان للعبد ان لا يقبل الاجارة عليها كالامامة والاذان
وتعليم القرآن والفقه لكن المعتمد ما افتى به المتأخرون من الجواز وقد
انه اذا تعين الاعتاق لرجل كان مباحا ولم ار حكم ما اذا نوى الصوم
ويشبهها ما اذا اشترك بين عبادة وغيرها فهل يصح العبادة واذا

صحت هل يثاب بقدره او لا ثواب له اصلا واما الخشوع فيها بظاهره و
باطنه فمنجب وفي العتبية شرع في الفرائض وتشاغل الفكر في التجارة او
المنزل حتى اتم صلوته لا يستحب اعادته وفي بعض الكتب لا يعيد وفي
بعضها لم ينقص اجره اذا لم يكن من تقصير منه انتهى

السادس في بيان الجمع بين عبادتين

وحاصله انه اما ان يكون في الوسائل او في المقاصد
فان كان في الوسائل فان الكل صحيح قالوا لو اغتسل لجنب يوم الجمعة
للجمعة ولرفع الجنابة ارتفعت جنابته وحصل له ثواب غسل الجمعة وان
كان في المقاصد فاما ان ينوي فرضين او نفلين او فرضا ونفلا اما الاول
فلا يخلو اما ان يكون في الصلوة او في غيرها فان كان في الصلوة فلا
يصح واحدة منهما قال في السراج الوهاج لو نوى صلوة فرض كالظهر
والعصر لم يصحا اتفاقا ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن
القضاء وقال محمد رحمه الله يكون تطوعا وان نوى كفارة الظهار وكفارة
اليمين بخصلة لا يجزئه وقال محمد رحمه الله يكون تطوعا ولو نوى الزكوة
وكفارة الظهار جعله لا يجزئه وقال ولو نوى الزكوة وكفارة اليمين فهو
عن الزكوة ولو نوى مكتوبة وصلوة جنازة فهي عن المكتوبة وقد ظهر
بهذا انه اذا نوى فرضين فان كان احدهما اقوى انصرف اليه فصوم
القضاء اقوى من صوم الكفارة وان استويا في القوة فان كان في الصوم
قلة اختيار كالكفارة الظهار وكفارة اليمين وكذا الزكوة وكفارة
الظهار واما الزكوة مع كفارة اليمين فالزكوة اقوى واما في الصلوة
فيتعدم الاقوى ايضا ولذا قدمنا المكتوبة على صلوة الجنازة ولذا قال
في السراج الوهاج لو نوى مكتوبتين فهي التي دخل وقتها ولو نوى فائتتين

Copyright © King Saud University